

في
التنوير الإسلامي
« ٩ »

صراعُ القيم

بين
الغرب والإسلام

تأليف
د. محمد عمارة

صراع القيم

بين الغرب والإسلام

تأليف

د. محمد عمار



أسسها أحمد مصطفى إبراهيم سنة ١٩٦٨



اسم السلسلة: في التنوير الإسلامي.

اسم الكتاب: صراع القيم

تأليف: دكتور / محمد عمارة.

تاريخ النشر: أكتوبر ١٩٩٧.

رقم الإيداع: ٢٧٦٨ / ١٩٩٧.

الترقيم الدولي: 6-0592-14-N 977 I. S. B.

الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع

المركز الرئيسي: ٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر

ت: ٣٣٠٢٨٧ - ٣٣٠٢٨٩ / ١١.

فاكس: ٣٣٠٢٩٦ / ١١.

مركز التوزيع: ١٨ ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة.

ت: ٥٩٠٩٨٢٧ - ٥٩٠٨٨٩٥ / ٢.

فاكس: ٥٩٠٣٣٩٥ / ٢.

إدارة النشر: ٢١ ش أحمد عرابي - المهندسين - القاهرة

ت: ٢٤٦٦٢٣٤ - ٢٤٧٢٨٦٤ / ٢. فاكس: ٢٤٦٦٢٥٧٦ / ٢.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصهيد

لقد اعتدنا أن نؤرخ بهزيمة يونيو سنة ١٩٦٧م لتراجع المشروع القومي العربي ، وللتشققات التي أصابت مد التحرر الوطني في شعوب أمتنا العربية .

لكن يبدو ، والله أعلم ، أن تاريخ هذه الهزيمة قد مثل لحظة تراجع في موازين القوى العالمية ، تراجعت عندها وبعدها كل موجة التحرر الوطني التي تصاعد خطها البياني عقب الحرب الاستعمارية العالمية الثانية وتزايد تصاعده منذ منتصف القرن العشرين .

لقد تراجعت موجات الصعود لحركات التحرر الوطني ، وأصاب التفكك ثمرتها التي تجسدت في تجمع دول «باندونغ» و «حركة عدم الانحياز» ، ومنيت كثير من تجارب التنمية المستقلة والتحرر الاقتصادي في الكثير من دول الجنوب بالفشل والإخفاق . . وبدأت - منذ حقبة سبعينيات القرن العشرين - مرة ثانية - موجة الصعود لهيمنة الغرب على الحضارات غير الغربية ، وازدياد تحكم قبضة الشمال على مصائر الجنوب . . ولقد حدث كل ذلك دون أن تتحرك جيوش الغرب - بشكل مباشر وعلني وملحوظ - لإحداث هذه التحولات . .

فالمؤسسات الاقتصادية «الدولية» - وخاصة «البنك الدولي» و «صندوق النقد الدولي» - وهي مؤسسات للرأسمالية الغربية في الأساس - قد أحكمت الخناق على الاستقلال الاقتصادي والتنمية المتحررة والمستقلة لأغلب أم وحضارات الجنوب ، فأعادتها

مرة أخرى إلى حظيرة التبعية للإمبريالية الغربية الجديدة . . وهي في طريقها الآن - تكريسا لهذا الانتصار الاستعماري - إلى «اجتياح» حدود وسدود الحماية الوطنية لصناعات وزراعات وتجارات الدول التي سبق وتحررت من الاستعمار المباشر وطمحت إلى التنمية المستقلة والاستقلال الاقتصادي . . تصنع هذا «الاجتياح» تحت مظلة «تحرير التجارة العالمية» وإطلاق العنان «لقوى السوق» ، يتلعب فيها «الحر» «المقيد» ، ويأكل فيها «القوى» «الضعيف»! . . فشعار الليبرالية الغربية القديم : «دعه يعمل . . دعه يتاجر . . دعه يمر» ، والذي بدأ في السوق الرأسمالي الوطني . . ثم فرضته الجيوش الاستعمارية الغربية على المستعمرات لأكثر من قرنين . . تفرضه الآن المؤسسات الاقتصادية الغربية - المسماة «الدولية» - على الأمم والحضارات التي سبق وتحررت من استعمار الجيوش! . . فنحن الآن ، ومنذ سبعينيات القرن العشرين ، نعيش مرحلة متميزة من مراحل الإمبريالية الغربية ، وعدوان الغرب على الشرق ، وهيمنة الشمال على الجنوب .

وكما سبق للغرب الاستعماري - منذ حملة بونايرت على مصر (١٢١٣هـ - ١٧٩٨م) - أن توسل بالثقافة الغربية ، لاحتلال عقولنا ، كي يتأبد احتلاله لأرضنا ، ونهبه لثرواتنا . . الأمر الذي أثمر نجاحا لهذه الثقافة الغربية في بلادنا ، قاست له مذاهب فلسفية ومدارس فكرية واتجاهات سياسية ، تبني علمانية الغرب وماديته ونماذجه في التحديث ، في صورها «السكسونية» أو «الفرنكفونية» أو «الأمريكية» ، لتشن - بالوكالة عن الغرب - حربا ضروسا ضد ثقافتنا الوطنية وهوياتنا القومية ، ومثلنا الحضارية ، وعقائنا الدينية . . كما حدث ذلك في بلادنا ، منذ غزوة بونايرت - حتى لتسعى هذه

التيارات الثقافية الوافدة إلى الاحتفال بقرنين على غزو «أبيها
بونابرت» لبلادنا!! . . . فإن قبضة الهيمنة الغربية تخطو - منذ سنوات
- خطوات أبعد على هذا الطريق . . . فبعد استخدام المؤسسات
الاقتصادية الدولية في «فرض» الاستعمار الجديد ، و «تقنيته» . .
ها هي تسعى إلى استخدام المنظمة الدولية - الأمم المتحدة - في
«فرض» القيم الغربية على أمم وحضارات الجنوب و «تقنيها»! . . .

يحدث هذا الصعود للإمبريالية الغربية - في صورها الجديدة -
والتصعيد الذي يفرض ويقنن هيمنة قيمها المادية الشهوانية على
الحضارات الأخرى . . . في الوقت الذي تصاعدت وتتصاعد فيه
اليقظة الإسلامية ، حفاظاً على الوجود المتميز للهوية الإسلامية ،
واستجابة لسنن الله في التدافع الحضاري ، وإدراكاً لمخاطر هذا المد
التغريبي حتى على الإنسان الغربي ذاته وعلى إيجابيات
حضارته . . الأمر الذي زاد ويزيد من حدة الاستقطاب الثقافي بين
المشروعين الحضاريين - المشروع الغربي . . والمشروع الإسلامي . .

وإذا كنا لا نعدم في الغرب أصواتاً ، بل ومؤسسات فكرية ، عاقلة
وواعية بهذه المخاطر الغربية على كل العالم وعلى البشرية بأسرها . .
فإن التوعية بحقائق وأفاق هذه المخاطر ضروري لاستعادة المخدوعين
من مثقفينا ، الذين حسبوا هذه «الأمراض الغربية» «تحديثاً» . .
وتقدماً!! ولكشف الأقنعة الثقافية عن القلة من «العملاء
الحضاريين» ، الذين يمثلون امتدادات سرطانية للقيم الغربية المنحلة
في صفوف أمتنا! . . والذين يدافعون عن هذه الوثائق الغربية التي
تقنن فرض هذه القيم المنحلة على شعوب العالم أجمع . .

فى ضوء هذه الحقيقة ، يجب أن تكون قراءتنا الواعية للوثائق
التي يدعو الغرب إلى صياغتها ، والتي تكون له الهيمنة فى
صياغتها ، والتي يسعى إلى «تقنين فرضها» على العالم بواسطة
«منظمة الأمم المتحدة» - والتي قاربت أن تكون «منظمة الولايات
المتحدة» ...

ومن أبرز هذه الوثائق ، التي هيمن الغرب على إعدادها ،
فرشحت قيمه الحضارية على مبادئها ومقاصدها ، وثيقة «برنامج
عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية» - الذى انعقد بالقاهرة من ٥ -
١٣ سبتمبر سنة ١٩٩٤م - ..

فالقراءة الواعية لهذه الوثيقة - فى ضوء قيم حضارتنا
الإسلامية ، المتميزة عن القيم الغربية - الوضعية .. العلمانية ..
المادية - ستضع يدنا على حقيقة هامة نقول :

إننا بإزاء جبهة من جبهات الصراع فى معركة التحرر الوطنى
والقومى والحضارى .. صراع القيم .. وهو صراع على ثغرة هامة
وخطيرة فى جبهة طويلة وعريضة ، جبهة التدافع الحضارى بين
الحق والباطل .. بين العدل والجور .. بين الرؤية المؤمنة والنزعة
المادية .. بين الإنسانية الربانية والإنسانية الحيوانية ..

ولامتلاك هذا «الوعى» - الذى هو الشرط الأول «للعمل»
المثمر - نقدم هذا الكتاب الصغير فى هذا الموضوع الخطيرا

دكتور

محمد عمارة

تقديم

حتى نفهم مشروع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، والمرشح ليكون إحدى وثائق النظام الدولي المعاصر . . لا بد من رؤية محتواه فى ضوء :

١- التميز الثقافى والقيمى للرؤية الحضارية الغربية ، التى كانت لها الغلبة فى صياغة هذا المشروع . . .

٢- والسباق الدولى المعاصر ، الذى تسعى فيه حضارة الشمال (الأوروبية . . الأمريكية) - التى ليست قبضتها «قفاز» المنظمات الدولية- كى تعمم رؤاها وثقافتها وقيمها على جميع الأمم والشعوب ، تأييدا وتأييدا لدمج هذه الأمم والشعوب فى «العالمية» و «الكونية» ، التى يسعى الشمال لتسويدها على العالمين .

٣- وبمنطق «النضارة النافعة أحيانا» . . فسنجد فيما نرفضه فى مشروع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، الشواهد على اختلاف الرؤى والقيم والثقافات - وهو اختلاف طبيعى - بل إنه هو الطبيعى! - الذى يؤكد على أن عالمنا لا تنفرد به وفيه حضارة واحدة . . وإنما يقوم على تعددية فى الحضارات ، كما يقوم على تعددية فى الأمم والشعوب واللغات والقوميات . . وعلى أن «النضارة المثلى» لهذا العالم ، وعلاقاته الدولية ونظامه العالمى ، وتفاعلات حضاراته ، وتعارف أممه وشعوبه ، إنما هى صورة «منتدى الحضارات» - فيه تمايز وتتفاعل - وليست صورة «الحضارة الواحدة» التى تفرض رؤيتها وطابعها ومنهجها على غيرها من الحضارات . .

وحتى إذا جعل الواقع الراهن - المختلة موازين قواه ، والمصالح فيه - من تجسيد هذه «الصورة المثلى» أملا بعيدا عن أن تمسك به الأيدي في المستقبل القريب . . فإن الخبرة التاريخية ، التي يدركها كل الذين يعون تاريخ الحضارات ، تعلمنا أن «الأمر الواقع» لم يكن دائما «العادل . . والمشروع» . . وأن تداول الأمم والبقاع للتهضات الحضارية ، بل وللإمامة والريادة الحضارية ، هو سنة من سنن الله في الاجتماع الحضارى والعمرانى ، لا تبديل لها ولا تحويل . .

من هذه الزاوية . . وبهذا المنطق ، ننظر فى مشروع برنامج المؤتمر الدولى للسكان والتنمية . . محددين خلافتنا مع مواطن الخلاف فيه فى مداخل ثلاثة : أولها : اقتصادى . . وثانيها : قيمى - أخلاقى . . وثالثها : سياسى . .

المدخل الاقتصادى

فى العلاقة بين «الموارد» وبين «السكان» تبعت وثيقة مؤتمر السكان والتنمية النظرية «المالتوسية» من جديد . . تلك التى نسبت إلى الاقتصادى الإنجليزى «مالتوس» (١٧٦٦ - ١٨٣٤م) ، والتى أثبت الواقع - فى علاقة الموارد بالسكان - كذبها ، فسقطت بإجماع مدارس الفكر الاقتصادى والاجتماعى على النطاق العالمى . . تبعت وثيقة هذا المؤتمر «المالتوسية» من جديد ، وذلك عندما تعنى من وراء ربطها لنجاح التنمية وتحقيق الرخاء بوقف النمو السكانى للبشرية ، فتخطط لتثبيت سكان العالم عند ٧,٢٥ مليار نسمة فى سنة ٢٠١٥م . .

وهذه النظرة التى لا ترى فى النمو السكانى إلا «بالوعة» تبتلع وتجهض كل جهود التنمية الاقتصادية - والتى فندها واقع القرنين التاسع عشر والعشرين - هى التى تتردد على ألسنة المدافعين عن كل النظم «الوطنية» التى أخفقت فى إحداث تنمية حقيقية ببلادها فى حقبة ما بعد الاستقلال . . فبدلاً من الاعتراف بالعجز عن النهوض بما فوضها فيه «السكان» ، نراها تعلق مشكلة هذا العجز على «مشجب السكان» . .!

وأمام هذا البعث الجديد «للمالتوسية» ، يتوجب عرض «منطقها» على الواقع القريب . . والواقع الحى الذى نعيش فيه . . وبأرقام قليلة ، لكنها بالغة الدلالة والحسم فى هذا الموضوع . .

• إن نصف القرن الأخير قد زاد فيه الإنتاج العالمى أكثر من سبع مرات، فمن ٢ تريليون دولار وصل الإنتاج إلى ٢٢ تريليون دولار بينما لم يتضاعف عدد سكان العالم إلا مرة واحدة، فمن ٢.٥ بليون نسمة بلغ الآن ٥ بلايين.

وهنا نقفز إلى الذهن التساؤل عن مصدر الخلل الذى زاد من عدد الفقراء ومن حدة الفقر - رغم زيادة الإنتاج أضعاف الزيادة فى السكان؟! - . ومصدر الخلل - هذا الذى لم نثر إليه وثيقة المؤثر - ولا المدافعون عن «المنطق» الاقتصادى لتوجهاته - هو الخلل فى التوزيع . . وليس فى علاقة الموارد بالسكان . فـ ٢٠٪ من سكان العالم، وليس مصادفة أن أغلبهم فى الشمال . . يستأثرون باستهلاك ٨٠٪ من الإنتاج، ويتركون خمس خيرات الأرض لأربعة أخماس سكانها، مع إعطائهم كل نفايات هذه الخيرات! .

ولو أننا بحثنا عن مظاهر الخلل فى عدالة التوزيع، فى كل بلاد الدنيا - بين الشمال والجنوب . . وبين أغنياء الجنوب وفقرائه . . وبين مظاهر الإسراف ومظاهر التقصير فى مجتمعات الفقراء - لرسمنا «أطلساً» من المفارقات . . فمن الخلل بين أسعار المواد المصنعة وأسعار المواد الأولية . . إلى الخلل بين ما ينفق على التسليح وبين ما ينفق على الزراعة والصناعات المدنية - وما يربط بهما من ميزانيات البحث العلمى - . . إلى الخلل بين القصور التى يكتونها ملايين الأحياء وبين القصور التى يمتلكها قلة من الأفراد . . وقصر على تلك ندرة المواصلات العامة ووفرة أفخر السيارات الخاصة والافتقار إلى المياه النقية وسر الحصول على أفخر أنواع الخمور . . وطرفان صحف ومجلات الكثرة وجفاف وسائل الفكر والعلم والثقافة والرفيع من الأدب والفنون . . والأرقام الفلكية لأثمان

الطائرات والذبابات التي تدمر في المنازعات الحدودية والداخلية والثروث الرهيبة التي تخصص للصحة والعلم والتعليم . . .

إن هذا الخلل في عدالة التوزيع - والذي يجسده استئثار خمس السكان بأربعة أخماس الإنتاج - هو الذي رسم لوحته . وحدد مسؤوليته عن مأساة عالمنا «برنارد شو (١٨٥٦ - ١٩٥٠م) عندما شبه العالم - في هذا الجانب - برأسه الصلعاء وخيته الكثثة والطويلة . فقال : إن ما بين رأسه وخيته كمثل هذا العالم غزارة في الإنتاج وسوء في التوزيع»^{١٢}

وقبل «برنارد شو» بأربعة عشر قرناً ، نبه الإمام علي بن أبي طالب على أن هذا الأمر - غيبة عدالة التوزيع - وليس قلة الموارد - هي مكمن المأساة . فقال «الكلمة - القانون» : «ما جاء فقير إلا بما شغبه غنى» : فهو ميزان ، والعروة وثقى والعلاقة عضوية بين مستوى كفاي الميزان .

• وإذا نحن امتحننا هذه «الماتوسية» الجديدة - القديمة . . بالنظر في بقاع عالمنا المعاصر . باحثين عن علاقة «معدلات التنمية» بمعدلات «الكثافة السكانية» . فإننا نجد الحقائق المذهلة التي تفك أية علاقة بين زيادة السكان وبين تدني معدلات التنمية ومستويات الرخاء .

فأعلى معدل للتنمية في واقعنا العالمي الراهن هو في الصين - ١٣٪ - حيث أعلى كثافة سكانية على ظهر هذا الكوكب . ففي الصين كثافة سكانية تمثل ثلث البشرية ١.٧٥٠ (مليار وسبعمائة وخمسون مليوناً) يعيشون في مساحة لا تتجاوز ٩.٥٦١.٠٠٠ كيلو متر مربع . ومع ذلك فمعدل التنمية عندهم أعلى من كل بلاد الدنيا - الأوسع مساحة . والأقل في كثافة السكان -^{١٣}

وإذا كان العالم الإسلامي يأتي في مقدمة - أو في ذيل - فقراء هذا العالم ، فإن سكانه هم أقل من سكان الصين بنصف مليار نسمة ١٩ - فهم مليار وربع المليار - بينما مساحة هذا العالم الإسلامي هي أربعة أضعاف مساحة الصين ١٩ - ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع - . ولا يحسن أحد أن العيب في ندرة الثروات التي لدى المسلمين . . فعالمهم هو الأول في البترول ، والغاز ، والمنجنيز ، والكروم ، والقصدير ، واليوكسيت . . وهو الثاني في النحاس ، والفوسفات . . وهو الثالث في الحديد . . والخامس في الرصاص . . والسابع في الفحم . . وفيه أطول أنهار الدنيا . . وأقدم الحضارات الزراعية . . وأطول الشواطئ . . وفي بلد واحد من بلاده - السودان - أكثر من مائتي مليون فدان صالحة للزراعة بأقل التكاليف ، يمكن أن تمثل وحدها سلة الغذاء لكل المسلمين ! .

بل إن بلدا كمصر - بلد النيل . . وأقدم فلاح علم الدنيا في الزراعة - يعيش ملايينها الستون على ٤٪ من مساحتها . . وكان ممكنا في العشر سنوات الماضية أن تتضاعف حصتها من مياه النيل ، لو تم حفر قناة جونغلي في جنوب السودان - تلك التي وقف حفرها تمرد «جون جارج» ، الذي تم دله شريان الحياة ١٩ .

وإذا كان هذا هو واقع العلاقة بين معدلات التنمية وبين الكثافة السكانية - في المقارنة بين الصين والعالم الإسلامي - فإن واقع العالم العربي - وهو جزء من العالم الإسلامي - يرفض هو الآخر «منطق» المalthusية الجديدة - القديمة - التي يحملها مشروع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان . . فسكان العالم العربي لا يتجاوزون ٢٣٥ مليوناً يعيشون على مساحة تزيد على مساحة الصين - ١٣.٦٣٥,٧٠٩

كيلو متر مربع - يعيش عليها ربع مليار نسمة ، بينما في الصين قرابة المليارين من البشر يعيشون على مساحة ٩,٥٦١,٠٠٠ كيلو متر مربع . . ومع ذلك ، فعنى العالم العربى فى الثروات معروف . . وتختلفه فى معدلات التنمية غنى عن التعريف!؟ . .

إذا . . فواقع العلاقة بين الموارد ومعدلات التنمية وبين الكثافة السكانية والتكاثر البشرى ، قد حسمها الواقع العالمى منذ «مالتوس» . . ويحسمها الواقع التئوى الذى نعيش فيه . . فليس التكاثر السكانى هو المشكلة . . وإنما المشكلة فى العجز عن استثمار الثروات المادية والبشرية وفى الخلل الصارخ بعدالة التوزيع . .

ولقد فضحت الأرقام التى أوردتها وثيقة مؤتمر السكان والتنمية حقيقة أسباب مخاوف الشمال لما يسمى «بالانفجار السكانى» ، عندما أبرزت أنه - انفجار الجنوب فى وجه «الشمال»!؟

فأعنى معدلات الخصوبة فى الإنجاب هى فى الجنوب . . وفى بعض البلدان الأفريقية . «رواندا» . «تراوحت الخصوبة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠م حول ٨.٥ أطفال لكل امرأة . . بينما هى فى الشمال . «إيطاليا» ١.٣ طفل لكل امرأة . .

وفى كل البلاد الإفريقية ، وثلى اسيا ، وثلى أمريكا اللاتينية ، سيتضاعف السكان فى ٢٤ عاما ، بينما سيستغرق تضاعف السكان فى أوروبا ٢٨٠ عاما . .^(١)

تلك هى المشكلة التى بعثت «منطق» المالتوسية من جديد . وهذا هو حظ «المنطق» الاقتصادى . الذى تعالج به وثيقة مؤتمر السكان والتنمية ، «المشكلة السكانية» ، من الصديق ، بالأرقام القليلة الشاهدة على أن الخيف ليس ندرة الموارد ، وإعاقة المواليد

للتنمية . . وإنما الخيف لأهل الشمال - الذين يتوقف عوهم السكاني
- هو هذه البندقية السكانية - التي يصوبها المستضعفون والفقراء
نحو المسؤولين عن هذا الفقر والحارسين لذلك الاستضعاف !

ولا يمكن لمنصف أن يُحمّل المواليد ، ولا المحكومين المجريين من
أسلحة الإرادة وأدوات صنع القرارات في بلادهم ، المسؤولية عن
العجز والفشل في استثمار الموارد البشرية والمادية . . ولا عن الخلل
الصارخ في عدالة توزيع الثمرات والخيرات !

وإذا كان المنطق «المادي» - الدنيوي الخالص» المختل لا يرى في
إنجاب الأبناء والبنات إلا أفواها تاكل وأعدادا تستهلك .
ومشكلات تعوق التنمية والرخاء . . فإن المنطق المادي الراشد يرى
في الزيادة السكانية أسبابا إذا أحسن توظيفها واستثمارها كانت
مصادر محققة للغنى والرخاء . .

أما المنطق الإيماني ، الذي يلتزمه ويهتدى به كل المتدينين بكل
الديانات ، فإنه يضيف إلى هذا المنطق الاقتصادي والمادي الراشد
إضافات هامة وعميقة أدلالات .

فالإنجاب ، ليس فقط مصدرا وسببا للاستثمار ، وإنما هو واحد
من أهم زينات وظيفات هذه الحياة . . وإذا شئت وتبقت مؤخر
السكان تقول : «إن الأطفال أهم مورد للتنميط . وإن استثمار
الآباء والمجتمع فيهم لا بد أن يزداد لإحراز النمو والتنمية
الاقتصاديين المتواصلين» . . . فإن المنطق القرآني ، لا يقف فقط
عند الثمرات والاستثمارات المادية للإنجاب . . « المال والبنون

زينة الحياة الدنيا

وإذا كانت وثيقة مؤتمر السكان قد رأت هي التكاثر السكاني نقبضا للتنمية والرخاء ، فدعت إلى وقف النمو السكاني ، بتنظيم النسل .
والإجهاض الآمن . . . فإن المنطق الإيماني ينطلق من قول الله - سبحانه وتعالى - :

« لا تقتلوا أولادكم من إبلان بحن يرزقكم وإياهم ولا تقربوا القواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون » (١١) . « ولا تقتلوا أولادكم خشية إبلان بحن يرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئا كبيرا » (١٢) وهو يُعلم المؤمنين أن الأرزاق إنما تأتي من الأخذ بالأسباب المادية للتنمية والغنى والرخاء ، وأيضا من الإيمان بقدرة وتقدير مُنَّيب جميع الأسباب - سبحانه وتعالى - :

« وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين » (١٣) . « والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأبنا فيها من كل شيء موزون » (١٤) وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين (١٥) وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم » (١٦) . « ولو أن أهل القرون امتوا وانفقوا لمتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون » (١٧) .

فلا المنطق الاقتصادي الراشد والذي يسلم «منطق» وثيقة مؤتمر السكان ، التي تقسم تناقضا بين التنمية والرخاء وبين التكاثر السكاني . . . ولا المنطق الإيماني والذي يمكن أن يقبل هذه التوجهات .

المدخل القيمي والأخلاقي

الإباحية الجنسية: حق للجميع:

عجيب أن تكون قضية «الإجهاض» هي أولى معانينا البابا الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية ضد وثيقة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية... فهي ليست أخطر القضايا التي طرحتها الوثيقة على «جبهة القيم والأخلاقيات»... بل إن الوثيقة لم تحبذ الإجهاض، ولم تدع إليه، ولم ترفيه وسيلة مناسبة لتنظيم الأسرة... وكل ما يمكن أن يوجه إليها من نقد حوله هو أنها لم تدع إلى منعه وتحريمه، وإنما اشترطت أن يكون «امناً»، فنظرت إليه من الزاوية الصحية وحدها، ولم ترفيه ما يراه الدين، قتلاً للنفس التي حرم الله... فحذرت من «الإجهاض غير المأمون» بوصفه شاغلارئيسياً من شواغل الصحة العامة^(١)

لكن أخطر القضايا التي تثيرها وثيقة المؤتمر، على الجبهة القيمية والأخلاقية، هي القضايا التي تناولتها تحت ما أسمته بـ«الصحة التناسلية» و«الصحة الجنسية»، واعتبارها حقوقاً إنسانية عامة، غير مقصورة على المتزوجين زواجا شرعياً، إذ اعتبرتها، كالغذاء، حاجات طبيعية وحقوقاً لكل الأفراد من كل الأعمار، دون ضوابط من أي شرع أو أي دين..

وإذا كان كثيرون من الذين انتقدوا هذه المفاهيم في وثيقة المؤتمر، قد نبهوا على غموض هذه المصطلحات - «الصحة التناسلية» و

«الصحة الجنسية» - الأمر الذى جعلها مواظن للارتياح ، ومثارا
للجدل . . فإن هناك ملحظا آخر ، هو أن هذه المصطلحات هي أكثر
المصطلحات تكرارا وشيوعا في هذه الوثيقة على الإطلاق ؟؟

وفى تقديرى ، أنه لا مجال للتخفيف من خطورة مفاهيم هذه
المصطلحات على القيم والأخلاقيات الدينية - فى كل الديانات -
بل وعلى الأعراف والتقاليد والعادات التى تعارف عليها شعوب
الأمم الشرقية ، بدعى أنها غامضة ، وقد لا تحتمل ما يحملها
الناقدون من معانى ومفاهيم . . فهذه المصطلحات تعنى ، فى وثيقة
المؤتمر : المتعة الجنسية المأمونة ، والقائمة على التراضى ، باعتبارها
حقا للجميع ، كالأغذاء . وليست حقا خاصا بالأزواج زواجا شرعيا
دون سواهم . . إنها ، فى رؤية الوثيقة ، حق للإنسان ، يقتضيه الجسد ،
ولا تضبطه حقوق لله . الذى له يرد ذكر اسمه ولو مرة واحدة فى
مشروع البرنامج ؟؟ ولا يحدد نطاقها دين . أى دين . والذى لا
وجود لإشارة إليه فى كل فصول وفقرات المشروع . الذى جاء فى
حجم كتاب غير صغير . .

بل إن ما يحمده لواضعى هذه الوثيقة أنهم قد أوردوا فيها
تعريفهم لهذه المصطلحات . . ف«الصحة التناسلية» هى : «حالة
من الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية الكاملة . . تنطوى على
أن يكون الأفراد - (وليس فقط الأزواج) - قادرين على التمتع
بحياة جنسية مرضية ومأمونة» . .

أما الصحة الجنسية : فهى : «تكامل الجوانب الجسدية والعاطفية
والعقلية والاجتماعية للوجود الجنسى ، بأساليب إثرائية تبرز
الشخصية وتقوى التفاهم والحب . وبذلك ينطوى مفهوم الصحة
الجنسية على نهج إيجابى تجاه النشاط الجسمى البشرى» .

وهذه المتعة الجنسية المأمونة ، والقائمة على التراضي ، هي - هي - مفاهيم الوثيقة - حق من حقوق الأفراد . ومن كل الأعمار . وليست وقفاً على الأزواج والاقتران الشرعى . الذى تعارفت عليه كل الديانات . . . ونصوص الوثيقة ، الشاهدة على هذه «الإباحة» . والإباحية» ، من الكثرة والوضوح فى الدلالة . بحيث لا تحتاج إلى تعليقات أو استنتاجات . .

● فمثلاً : «يتمثل حجر الزاوية فى الصحة الجنسية والتناسلية فى

الاعتراف بالحق الأساسى لجميع الأزواج والأفراد - (لاحظ «الأفراد») - فى أن يقرروا بأنفسهم بحرية ومسئولية عدد أولادهم وفترة التباعد بينهم . .

- والاعتراف كذلك بالحق فى التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجنسية والتناسلية . .

- والاعتراف كذلك بحق الأزواج والأفراد - (لاحظ «الأفراد») - فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالتناسل دون تمييز وإكراه وعنف . .

- وينبغي أن يكون تعزيز الممارسة المسؤولة لهذه الحقوق لجميع الأفراد المرتكز الأساسى بالنسبة للسياسات والبرامج التى تدعمها الحكومة والمجتمع فى مجال الصحة الجنسية والتناسلية . بما فى ذلك تنظيم الأسرة . .

- والهدف هو كفالة أن تكون المعلومات الشاملة والواقعية والنطاق الكامل من خدمات الرعاية الصحية التناسلية والجنسية سهلة المتال ورخيصة التكاليف ومقبولة ومريحة للمستعمل ، سواء كان امرأة أو رجلاً أو مراهقاً . .

- وينبغي أن تكون برامج الرعاية الصحية والتناسلية والجنسية مصممة لتلبية احتياجات المرأة والفتاة والمراهقة..

- وينبغي أن تسعى جميع البلدان إلى القيام بتوفير رعاية صحية تناسلية لجميع الأفراد، من جميع الأعمار في أسرع وقت ممكن .
في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥ م. . .^(١١)

فالتصنيع بأعلى مستوى ممكن من ممارسات الجنس حق لكن
الأفراد، من جميع الأعمار.. أزواجاً وأفراداً.. فتياناً وفتيات..
مراهقين ومراهقات..^(١٢)

فوثيقة المؤتمر لا تدع مجالاً لليس أو إيهام أو غموض حول ما تريد
من كل البلدان ، عندما تقول عن المتعة الجنسية : إنها كالغذاء حق
لجميع فتضع ضمن أهداف المؤتمر :

- «وينبغي أن تضع البلدان نهجاً متكاملًا فيما يتعلق
بالاحتياجات التغذوية والصحة التناسلية والجنسية . . . لنباتات
والفتيات.. المراهقات»^(١٣)

الجنس: المسنول.. وليس الحلال: ♦

• وتأسيساً على هذا المفهوم في «الإباحية . . والإباحية» لا
تضبط وثيقة المؤتمر السلوك الجنسي بالضوابط الشرعية - ضرة -
الحلال والحرام الديني - بل ولا حتى بضوابط الاختصاص التي
رسختها التقاليد والأعراف السوية في كل الحضارات . . وإنما تضع
مصطلح «السلوك الجنسي المسنول» بدلاً من «السلوك الجنسي
الشرعي» أو الحلال» . . فنقرأ في فصولها وفقراتها العبارات الكافرة
التي نروج لهذا المفهوم . . وذلك من مثل :

- «ينبغي تعزيز - (لاحظ «تعزيز») - السلوك الجنسي المسنول
من أجل الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية

- والتدريب على الترويج - (لاحظ «الترويج») - للسلوك الجنسي المأمون والمسئول ، بما في ذلك العفة الطوعية واستخدام الرقائ .
- وينبغي للحكومات أن تضع سياساتها الوطنية على أساس فهم أفضل إلى النشاط الجنسي البشري المسئول ، في ضوء واقع السلوك الجنسي الحالي . .
- والهدف هو تشجيع - (لاحظ «تشجيع») - التطوير المناسب للنشاط الجنسي المسئول بما يسمح بوجود علاقات المساواة والاحترام المتبادل بين الجنسين ويسهم في تحسين نوعية حياة الأفراد . .

- وتتطلب العلاقات المتساوية بين الرجال والنساء في مسائل العلاقات الجنسية والإنجاب احتراماً متبادلاً ورغبة في قبول المسؤولية عن نتائج السلوك الجنسي^{١١٢} .
- فالمتعة الجنسية عالية المستوى ، كالفداء ، هي حق للجميع ، بشرط أن تكون الممارسة الجنسية مسنولة ، قائمة على التراضي والاحترام ، تحمي التنوعية حياة الأفراد . .

المراهقون والمراهقات: ♦

- وتأسيساً على هذه المفاهيم ، شاعت في الوثيقة العبارات التي تقرر «الحقوق الجنسية للمراهقين والمراهقات» ، والداعية إلى رعاية هذه الحقوق ، ودعمها بالخدمات ، وضماتها بالتشريعات !
- «فالهدف هو الوفاء بالاحتياجات الخاصة بالمراهقين والشباب . وخاصة الشباب . . والخدمات عالية الجودة في مجال الرعاية الصحية والجنسية والتناسلية . .

- وتلبية الحاجات التثقيفية والخدمية للمراهقين كيما يتمكنوا من التعامل مع نشاطهم الجنسي بطريقة إيجابية ومسئولة . .

- وينبغي أن تكون برامج الرعاية الصحية التناسلية والجنسية مصممة لتلبية احتياجات المرأة والفتاة المراهقة . وأن تصل إلى المراهقين والرجال والبنين والمراهقين، بدعم وإرشاد آبائهم . .

- ويجب أن توجه الخدمات بدقة ، وعلى الخصوص نحو حاجات فرادى النساء والمراهقين . .

- ويجب أن تزيل البلدان العوائق القانونية والتنظيمية والاجتماعية التي تعترض سبل توفير المعلومات والرعاية الصحية الجنسية والتناسلية للمراهقين . ولا بد للخدمات المقدمة إلى المراهقين أن تضمن حقوقهم في الخصوصية والسرية والموافقة الواعية والاحترام . .

- ويتعين على البلدان ، بدعم من المجتمع الدولي ، أن تحصى وتعزز حقوق المراهقين في التربية والمعلومات والرعاية المتصلة بالصحة الجنسية والتناسلية، وأن تخفض عدد حالات حمل المراهقات تخفيضاً كبيراً . .

- والمراهقون الناشطون جنسيا يحتاجون نوعاً خاصاً من المعلومات والمشورة والخدمات، فيما يتعلق بتنظيم الأسرة . كما أن المراهقات اللاتي يحمن يحتاجن إلى دعم خاص من أسرهن ومجتمعهن المحلي خلال فترة الحمل ورعاية الطفولة المبكرة . .

- ويتعين على البرامج إشراك وتدريب كل من يتسنى لهم توفير التوجيه للمراهقين فيما يتعلق بالسلوك الجنسي والتنامي المسؤول ، وبخاصة الأبوين والأسر ، وأيضاً المجتمعات المحلية

والمؤسسات الدينية والمدارس ووسائل الإعلام وجماعات الأقربان - وقد تبين أن البرامج المخصصة للمراهقين شديدة الفعالية عندما يتحقق فيها الاشتراك الكامل من جانب المراهقين في تحديد حاجاتهم المتعلقة بالصحة التناسلية والجنسية وفي تصميم البرامج التي تستجيب لهذه الحاجات . .

- وينبغي تمكين المراهقات الحُمْل - (الخوامل) من مواصلة تعليمهن . .

- وينبغي أن تعمل الحكومات على بحارية التمييز ضد الخوامل الشابات . .^(١)

◆ أسرة غير شرعية:

• ولأن هذه المفاهيم قد أشاعت حقوق المتعة الجنسية لكل جسد ، دون أن تقصرها على الأزواج الشرعيين ، فإنها قد قدمت «للأسرة» مفهوماً غير الذي تعارفت عليه الأديان - وهو مفهوم الأسرة القائمة على الزواج الشرعي بين ذكر وأنثى . .

فهى تتحدث عن اقتران لا يقوم على الزواج - وهو ما يشع فى العلاقات المحرمة دينياً بين العشييق والعشيقة . أو بين رجلين . . أو امرأتين - عند الشواذ . . ووثيقة برنامج عمل المؤتمر لاتنص عند «إباحة» هذه الأشكال من «الأسرة» ، وإنما ترتب لها «حقوقاً» ، وتدعو إلى إزالة كل عقبات وألوان التمييز بين هذه العلاقات والاقترانات الشاذة والمحرمة وبين الأسرة القائمة على الزواج فتقول

- «وينبغي القضاء على أشكال التمييز في السياسات المتعلقة . . بالزواج وأشكال الاقتران الأخرى .

- «ويتمتع جميع الأزواج والأفراد بحق أساسي في القيام بكل حرية ومسئولية بتحديد عدد أطفالهم والمباعدة بينهم وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل اللازمة للقيام بذلك
- ويجب أن يكون هدف برامج تنظيم الأسرة تمكين الأزواج والأفراد من أن يقرروا بحرية وبروح من المسؤولية عدد أطفالهم والمباعدة بين الولادات . .
- ولا تغطي أرقام تنظيم الأسرة الأعداد الكبيرة من الأفراد غير المتزوجين والناسطين جنسياً الذين يرغبون في الحصول على المعلومات والخدمات ويحتاجون إليها . .
- والهدف هو مساعدة الأزواج والأفراد في تحقيق أهدافهم التناسلية..
- وزيادة قدرة الأزواج والأفراد على اتخاذ قرارات حرة وواعية . . وحماية أنفسهم من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي .
- وينبغي للحكومات أن سهّل على الأزواج والأفراد تحمل المسؤولية عن صحتهم التناسلية والجنسية بإزالة ما للزوجة من عوائق قانونية وطبية وسريية وتنظيمية . .
- والإقرار بأن الطرق المناسبة للأزواج والأفراد تنبأين حسب الأعمار « ١٦ »

فنحن أما مفهوم «الأسرة» لا يقف بها عند حدود «الزواج» و «الأزواج» . . . وهو مفهوم متعارف عليه في إطار الحضارة الغربية .
فنته برلمات . بل تبته كنائس . واقترنا من أن نقرأ له «لا هو» -
عثمانيا ١٦

لكن الجذيد وأخطير هو سعي برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى تجنيد العالم لتغيير الهياكل الأسرية في كل الأمم وأحضرارات... فنقرأ في وثيقة هذا المؤتمر :

- والحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المعنية، ووكالات التمويل، والمؤسسات البحثية، مدعوة بالحاح. (لاحظ بالحاح) إلى إعطاء أولوية. (لاحظ، أولوية) ١. للبحوث المتعلقة بالروابط بين دور المرأة ومراكزها والعصليات الديمغرافية والإنمائية. ومن بين مجالات البحوث الحيوية. (لاحظ، الحيوية) ١. تغيير الهياكل الأسرية... ١

وهكذا نجد أنفسنا أمام مفاهيم عن العلاقات والممارسات الجنسية... ومفاهيم عن الأسرة والاقتران... تجعل الجنس المسئول، القائم على التراضي، والمأمون من أن يؤدي إلى الأمراض الفتاكة، حقا لكل جسد، مثله كمثل الغذاء، لا تضبطه ضوابط الزواج الشرعي بين الذكر والأنثى، وإنما هو مباح بين الذكور والإناث دون زواج، وفي كل الأعمار بين المراهقين والمراهقات. وأيضا بين الأمثال - من الشواذ والشاذات...

كما تجعل هذه المفاهيم الاقتران والأسرة غير مقصورين على ما تعارفنا عليه الأديان والعادات والتقاليد المرعية من معنى «الأسرة»... بل وتسعى وثيقة المؤتمر - عبر مقاصدها من وراء التركيز على المرأة - إلى «تغيير الهياكل الأسرية» في كل الأمم وأحضرارات... ١



وإذا كانت هذه المفاهيم شائعة في الفكر الوضعي الغربي، وخاصة اللاتيني منه... ومطبقة ومقتنة بحسبانها من حلق

الإنسان .. فإن المؤمنين من الديانات السماوية - وهم الجماهير الساحقة - وأيضا المؤمنون بالديانات الوضعية - في الحضارات الآسيوية ... ومع هؤلاء وهؤلاء أيضا كل المستمسين بالعبادات والأعراف السوية .. كل هؤلاء لا يد وأن يجدوا أنفسهم في موقع الرفض لهذه المفاهيم .. لأن جميع هذه الشرائع لا تبيح الجنس إلا في إطار الزواج الشرعي .. وترى فيما وراء ذلك «زنا» و «فاحشة» من كباثر المعاصي والذنوب .. ولها وعليها عقوبات زواجر في شريعة الإسلام .. وشرائع الديانات السماوية الأخرى ..

فلا جنس إلا بزواج شرعي .. ولا أمانة ولا بنوة مشروعتان إلا بزواج شرعي ..

« ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون »^(١)
« واللّه جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بين وحنفة ورفقكم من الطيبات أقبالباطل يؤمنون وينعمت الله هم يكفرون »^(٢) « ولا تقرّوا الزنى إله كان فاحشة وساء سبيلا »^(٣) ..

بل إن غير المؤمنين بالديانات السماوية منا - وهم قلة قليلة جدا - يعرضون هذه المفاهيم والممارسات الغربية والشاذة على العادات والتقاليد والأعراف - التي غدت مقومات راسخة في شخصيتنا القومية والحضارية - حتى لقد اعتمدتها الشرائع السماوية مصدرا

من مصادر التشريع - فيرونها منكراً ومستكراً ومرفوضة تنطبق
التخوة والغيرة والرجولة السوية والأنوثة السوية - وهو منطق راسخ
في هذه العادات والتقاليد والأعراف .

فبيننا وبين هذه المفاهيم الغربية والقيم الشاذة خلاف
وحجاب . . ونحن والغرب بإزائها تنطبق علينا معولة الشاعر
الإنجليزي « كيبلينج » (١٨٦٥ - ١٩٣٦ م) : « الشرق شرف والغرب
غرب . . لا يلتقيان » !؟ . .

للمرأة:

التمكين.. وليس فقط المساواة؟!

فى وثيقة برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية اهتمام وتركيز على قضايا المرأة.. وهذا أمر محمود لو كانت المفاهيم التى يعكسها هذا الاهتمام ذات إسهام إيجابى فى التحرير الحقيقى الذى تحتاجه النساء..

إن هناك ما يشبه الإجماع بين كل تيارات الفكر، فى مختلف الحضارات، على أن المرأة قد حُمِلَتْ وحُمِلَتْ من المظالم والقيود والأغلال بأكثر مما حُمِلَ الرجال.. وعلى أن تحرير المرأة وإن ارتبط بتحرير الرجل، أى التحرير الاجتماعى العام، إلا أن لتحرير المرأة خصوصيات تستحق إيلاء المزيد من الاهتمامات..

لكن الذى يختلف عليه وفيه دعاة تحرير المرأة هو «نموذج التحرير»؟!

فالنظرة الغربية السائدة تريد المرأة «ندا مساويا للرجل» فى كل ميادين الحياة.. أما النظرة الإسلامية فإنها تريدها «الشق المكمل والمساوى للرجل».. تتساوى معه فى الإنسانية، والتكليف، والجزاء، وتميز عنه بأنوثتها، كما يتميز هو عنها بذكورته، على النحو الذى يقسم العمل بينهما بما يحفظ فطرة الله فى تميز كل منهما عن الآخر، بحيث تكون العلاقة بين شقين متكاملين، يثمر

تكاملهما سعادة الجنس البشرى .. وليست علاقة فدين
مماثلين ، ثمر النور والشفاء ! ..

وفى وثيقة مؤتمر السكان والتنمية نفاجا بمفاهيم جديدة وغريبة
عن تلك التى عرفناها ورفضناها فى النموذج الغربى لتحرير المرأة ..
منها - على سبيل المثال - :

● التركيز على قضية المرأة ، لاتخاذها سلما «لتغيير الهياكل
الأسرية» ، التى مَثُلَ ويمثل استقرارها فى الشرائع والحضارات
عنصر الاستقرار فى صروح الأمم والشعوب .. فالوثيقة تدعو
«الحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير
الحكومية المعنية ، ووكالات التمويل ، والمؤسسات البحثية» - (أى
تدعو العالم وتستنفر طاقات الدنيا) - «بالخارج إلى إعطاء أولوية
للبحوث المتعلقة بالروابط بين دور المرأة ومركزها والعصليات
الديمقراطية والإنسانية، وبين مجالات البحث الحيوية لتغيير
الهياكل الأسرية» ١٩ (٢٠)

● وإذا نحن تتبعنا الكثير من الفقرات التى جاءت فى الوثيقة
عن المرأة ، لنرى الدور الذى يريدونه لها ، كى تحدث به هذا التغيير
فى «الهياكل الأسرية» ، وجدنا أنفسنا بإزاء دعوة - بل دعوات -
إلى مفاهيم غريبة ، وضارة لابد وأن تؤدى تطبيقاتها إلى تفكيك
كيان الأسرة ، على النحو الذى يشكو منه حتى عقلاء الغربيين
من النساء والرجال ..

فلو أن الوثيقة تحدثت عن مساواة النساء مع الرجال ، أو مشاركة
المرأة للرجل .. لقلنا : إنه لا جديد ، والمهم هو مفهوم المساواة
والمشاركة .. لكنها تضيف إلى مصطلحى «المساواة» و«المشاركة»

مصطلحا ثالثا غريبا وغير مفهوم ، هو مصطلح «التمكين»؟! فتقول :
«إن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو حجر الزاوية في
البرامج المتصلة بالسكان» !^(٢١)

دمج المرأة في المجتمع .. وإلزام الرجل بالعمل المنزلي ؟! ◆

• ويشير الريبة أكثر ما ترسمه الوثيقة من خطين بيانيين ، للرجل
والمرأة ، يدفع أحدهما الرجل إلى الالتزام «بتربية الأطفال وأداء الأعمال
المنزلية» - أى يدفعه إلى داخل المنزل - بينما يدفع الخط البياني الثاني
المرأة إلى مغادرة المنزل ، والتخفيف من الأعمال المنزلية و «الاندماج
بشكل كامل في الحياة المجتمعية» ؟! .. حتى لكأننا بإزاء ثورة على
الفطرة ، وتقسيم العمل الذى أثمرته هذه الفطرة ، تتجاوز فى مقاصدها
الدعوة إلى التعاون والتآزر ، لتطلب دفع الرجل إلى داخل المنزل ، ودفع
المرأة إلى خارجه ، بدمجها دمجاً كاملاً فى الحياة المجتمعية ، وإشراكها
فى شتى ميادين العمل العام ..

تدعو الوثيقة إلى هذه الثورة على شكل الأسرة ، وأدوار أركانها ،
عندما تقول : «إن تمكين المرأة واستقلالها .. ومشاركة المرأة
والرجل ، والشراكة الكاملة بينهما أمر مطلوب على صعيدى
الإنتاج والإنجاب ، بما فى ذلك تقاسم المسؤوليات المتعلقة برعاية
الطفل وتربيته والحفاظ على الأسرة المعيشية» .

ثم تضيف الوثيقة ما هو أخطر فتقول : «والتخفيف من
مسئوليات المرأة المفترضة فيما يتعلق بالعمل المنزلى ، وإزالة
العوائق القانونية التى تحول دون مشاركتها فى الحياة العامة»^(٢٢)

- «وينبغى التشديد على مسئوليات الذكور فيما يتعلق بتربية
الأطفال وأداء الأعمال المنزلية ..»^(٢٣)

- «وينبغي أن تقوم الحكومات بتعزيز وتشجيع مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في جميع مجالات المسؤوليات الأسرية، بما في ذلك تنظيم الأسرة وتربية الأطفال والعمل المنزلي...»^(٢٤)

- ويحث على الزعماء الوطنيين والمجتمعيين أن يشجعوا مشاركة الرجل الكاملة في حياة الأسرة، وإدماج المرأة بشكل تام في الحياة المجتمعية.^(٢٥)

فهى - كما قلنا - دعوة إلى «انقلاب» في توزيع العمل المؤسس على الفطرة، وعلى تميز الأنوثة عن الذكورة، يتجاوز التضامن والتعاون بين الرجل والمرأة في رعاية الأسرة، مع اختصاص المرأة بالدور الرائد والتميز فيها.. وكذلك إسهام المرأة في العمل الاجتماعي المناسب لأنوثتها، مع اختصاص الرجل بالدور الرائد والتميز في تحمل أثقال العمل الاجتماعي.. تتجاوز الدعوة إلى هذا «الانقلاب» تلك الأطر المألوفة والمشروعة، إلى حيث تطلب «المشاركة الكاملة من الرجل في أداء الأعمال المنزلية وتربية الأطفال.. والدمج التام للمرأة في الحياة المجتمعية، مع تخفيفها من مسؤوليات العمل المنزلي»^{١٩}..

إنها دعوة إلى انقلاب في توزيع العمل المؤسس على تمايز الفطر التي فطر الله عليها كلا من الرجال والنساء !.

● وفي الوقت الذى تدعو فيه وثيقة مؤتمر السكان والتنمية إلى «اشتراك المرأة في جميع جوانب الإنتاج، والعصالة، والأنشطة المندرجة للدخل...»^(٢٦) دون تمييز بين ما يلائم أنوثة المرأة من أنشطة ومالا يلائمها.. نراها تقدم للأسرة مفهوما ماديا يجعلها أقرب إلى

«المشروع التجارى» ، فتحدث على طلب البيانات عن الأعمال المنزلية التى تؤديها المرأة فى أسرتها دون أجر مدفوع . . إذ «ينبغى لهذه البيانات أن تتناول الأنشطة الاقتصادية غير المدفوعة الأجر التى تظن بها المرأة فى الأسرة» (٢٧)

وهو مفهوم يتجاهل طبيعة الأسرة ، «كسكن وسكنة» يجب أن تتأسس على المودة والرحمة والحب والتضحية والإيثار ، بحكم الفطرة الإنسانية السوية ، وليس بحكم القانون والإحصاءات! . .

• ناهيك عما تثيره الوثيقة من تناقض مع الشريعة الإسلامية فى قضية الميراث ، عندما تتجاهل فلسفة الإسلام فى التوريث ، وكيف أن معايير التمييز فيه بين أنصبة الورثة ليست الذكورة والأنوثة ، فكثيرا ما تراث الأنثى - مثل الابنة - أكثر من الرجل - مثل الأب - . . وإنما معايير التمايز فى الموارث كثيرة ، منها درجة القرابة ، والموقع فى سياق الأجيال - السابقة منها والمستقبلية - ، والعيب المالى المكلف به الوارثون . . وفى إعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين ، تكون الأنثى عاتلة لنفسها فقط ، والذكر عاتلا لنفسه ولزوجه التى أعفاها الإسلام من الإنفاق . .

تتجاهل الوثيقة - التى لا تراعى خصوصيات الشرائع والحضارات . . وإنما تفرض الرؤية الغربية على العالمين . . تتجاهل ذلك ، وتدخل فى صدام مع الشريعة الإسلامية عندما تدعو إلى مساواة المرأة بالرجل فى حقوق الميراث . . بل وتسوق هذه الدعوة فى صيغة «الإلزام» عندما تقول : «ويلزم معاملة البنات والأولاد على قدم المساواة فيما يتعلق بالتغذية والرعاية الصحية وحقوق الميراث...» (٢٨)

تلك بعض من المفاهيم الغريبة والشاذة التي جاءت عن قضية المرأة ، في وثيقة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . . والتي تصادم الفطرة السوية . . وتصادم شريعة الإسلام . .

◆ مزيد من المفاهيم الشاذة :

وغير هذه المفاهيم الرئيسية ، التي مثلت «محاور - ملحوظة» ركزت عليها فصول وفقرات هذه الوثيقة - من مثل المحور الاقتصادي - الذي ربط التنمية بوقف النمو السكاني - والمحور القيمي والأخلاقي - المصادم للشرائع الدينية والفطر الإنسانية والمتعارف عليه من العادات والتقاليد ، خارج إطار الحضارة الغربية - ومحور المرأة . . غير هذه المحاور ، تناثرت في الوثيقة أفكار ومفاهيم ودعوات لا بد للنظرة النقدية من رصد أهمها . . وذلك من مثل :

• الدعوة إلى رفع الحد الأدنى للسن الذي يسمح عنده بالزواج . . فغريب وشاذ من وثيقة تجعل الإباحية الجنسية حقا للمراهقين والمراهقات ، أن تدعو إلى الامتناع عن الزواج المبكر ، والبحث عن بدائل تغنى وتشغل عن الإحصان المبكر . . فتقول :

- «وعلى الحكومات . . أن تزيد السن الأدنى عند الزواج حيثما تقتضى الأمر . . ولاسيما بإتاحة بدائل تغنى عن الزواج المبكر ، من قبيل توفير فرص التعليم والعمل . .» ^(٢٤)

- «فالهدف هو الحيلولة دون حدوث الزيجات المبكرة . .» ^(٢٥)

وكان الأولى تبني الموقف الإسلامى ، الداعى إلى إتاحة الفرصة للزواج عند «البلوغ» والنضج الجنسى ، إحصانا للشباب والشابات بالزواج الشرعى والجنس الحلال . .

• وهذه النظرة المادية لكل من «الطفولة» و «الشيخوخة» . .
 فالأطفال : مورد واستثمار اقتصادي للآباء . . والمسنون عبء عليهم
 أن يتأهلوا لحياة من العزلة - الاستقلال - التي يعتمدون فيها على
 الذات؟! . .

- «إن الأطفال أهم مورد للمستقبل ، وإن استثمار الآباء والمجتمع
 فيهم لا بد وأن يزداد لإحراز النمو والتنمية الاقتصاديين
 المتواصلين»^(٣١) . .

فأين هذه النظرة من المفهوم الإسلامي الذي يرى فيهم (زينة
 الحياة الدنيا) ١٩ . .

- «والهدف - بالنسبة لكبار السن - هو العمل ، من خلال آليات
 ملائمة ، على تعزيز اعتمادهم على الذات ، وتهيئة ظروف تعزز
 نوعية الحياة لتمكينهم من العمل والعيش بصورة مستقلة في
 مجتمعاتهم التي ينتمون إليها لأطول وقت ممكن أو حسب
 رغبتهم . .»^(٣٢) !

وهو مفهوم يجعلنا نحمد الله على نعمة الإسلام الذي قرن
 الإحسان للوالدين بالعبادة لله الواحد ﷻ و«عبدوا الله ولا تشركوا
 به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين
 والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل
 وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا»^(٣٣)

• وانطلاقا من المفاهيم الجنسية التي تكرسها الوثيقة - والتي
 ترى في الجنس المأمون والمسئول والقائم على التراضي - بصرف
 النظر عن حِلِّه أو حرمة . . شرعيته أو لا شرعيته - حقا من حقوق

الجسد - كالأغذاء - لم ترفض الوثيقة كل ألوان «البغاء» ، وإنما دعت البلدان إلى «حظر البغاء القسرى»^(٣١) دون القائم على الاختيار والتراضي . .

● ومن مفارقات هذه الوثيقة . . أنها في الوقت الذي تبنت فيه وحبذت تلك المفاهيم الجنسية التي تنتهك الخصوصية وتهديد الشرعية وتمتحن الأنوثة بالبغاء حرمانها ، نراها تقيم الدنيا ولا تقعد لها ضد ختان البنات في بعض البلاد الشرقية ، فترى فيه «تحكما في نشاط المرأة الجنسي ، يؤدي إلى حدوث قدر كبير من المعاناة . . مما يشكل انتهاكا للحقوق الأساسية ، وخطرا كبيرا يستمر طوال العمر على الصحة التناسلية للمرأة»^(٣٢)! . . فتسلط كل الأضواء على «الشعرة» في عيون الآخرين ، بينما تقذف السهام في هذه العيون !

وتمخضت التنمية عن صناعة منع الحمل؟!

وإذا كانت هذه هي أبرز ملاحظتنا النقدية على المفاهيم التي جاءت في وثيقة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .. والتي أبرزت - بنصوص تلك الوثيقة - كيف أنها قد مثلت محاولة غريبة لتعميم المفاهيم الغربية في الأسرة والجنس وعلاقة المرأة بالرجل والمجتمع .. فإن المثير للاستغراب أن يتمخض ربط هذه الوثيقة بين قضية «السكان» وقضية «التنمية» عن مفهوم «التنمية» يركز جل الحديث فيها حول تنمية صناعات تنظيم الأسرة ومنع الحمل ووقف الإنجاب .. وكأنما هذه هي التنمية التي تحتاجها أم وحضارات الجنوب ، بعد قرون من النهب الاستعماري والاستنزاف بالديون وخدماتها ؟!

إن الوثيقة تقدر تكلفة برنامجها المقترح «في مجال الصحة التناسلية ، بما في ذلك البرامج المتصلة بتنظيم الأسرة ، بالبلدان النامية ، والتي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال - أي التي كانت اشتراكية - بمبلغ ١٧ بليون دولار حتى سنة ٢٠١٠م و ١٨.٥ بليون دولار سنة ٢٠٢٥م و ٢٠.٥ بليون دولار سنة ٢٠١٠م و ٢١.٧ بليون دولار سنة ٢٠١٥م - (١٧) .. الذي يودون عنده وقف نمو السكان في العالم ..

وواضح هذه الوثيقة يريدون من الفقراء - في البلاد النامية - المراد وقف نموهم السكاني - أن يتحملوا عبء تمويل «ثلثي التكاليف ، وأن تقدم المصادر الخارجية ما يصل إلى الثلث» ! (١٧)

وهم يريدون منا ، نحن الفقراء ، أن نضع تمويل هذا البرنامج فى «أولويات إنفاقنا الحالى ، بغية تقديم تبرعات إضافية لتنفيذ برنامج العمل»^(٣٨) هذا ! .

لكنهم لا ينسون الخوافز والإغراءات التى يلوحون لنا بها كى نعطى الأولوية فى إنفاقنا لتمويل هذا البرنامج بهذه البلايين . . فتحدث الوثيقة عن «كفالة تقديم دعم كامل ومستمر ، بما فى ذلك المساعدة المالية والتقنية من جانب المجتمع الدولى»^(٣٩) . . ودعوة المانحين إلى زيادة مساهمتهم من ٢٪ من المساعدات الإنمائية إلى ٤٪^(٤٠) . . ودعوة المجتمع الدولى إلى تخصيص ٠.٧٪ من البرنامج القومى الإجمالى للمساعدة الإنمائية»^(٤١) . . بل ويلوحون «بزيادة استخدام الاعفاء من الدين مقابل الاستثمار الحكومى فى برامج السكان والتنمية . .»^(٤٢) . .

لكن كل هذه الخوافز والإغراءات لا تتجاوز تنمية صناعات منع الحمل وتنظيم الأسرة ووقف الإنجاب . . إذ «ينبغى أن يكون بناء القدرات الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية . . أهدافا أساسية وأنشطة رئيسية للتعاون الدولى . ومن العناصر المهمة فى هذا الصدد إيجاد سبل ميسرة لتلبية الاحتياجات الكبيرة من السلع اللازمة لبرامج تنظيم الأسرة عن طريق الإنتاج المحلى لوسائل منع الحمل بأسلوب يكفل جودتها وتيسرها مالياً ، وهو ما يستوجب تشجيع التعاون التكنولوجى والمشاريع المشتركة وغير ذلك من أشكال المساعدة التقنية» . .^(٤٣)

تلك هى الصناعات . . وهذه هى التنمية . . والتكنولوجيا ، التى فصلت الحديث عنها وثيقة مؤتمر السكان ، عندما ربطت فى برنامج

العمل بين التنمية وبين السكان ١٩. . . حتى لقد وقف الحديث عن «التكنولوجيا الملائمة» وعن «الصناعات التحويلية» عند صناعة تنظيم الأسرة ومنع الحمل لا يتعداها ١٩. . . «فينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية والتي ثمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية في برامجها البحثية وأن تشجع نقل التكنولوجيا الملائمة إليها. . . وينبغي للمجتمع الدولي أن ييسر إنشاء قدرات في مجال الصناعات التحويلية لتوفير السلع اللازمة لمنع الحمل. . .»! (٢٢)

بل إن المرة الوحيدة التي ذكرت فيها الوثيقة عبارة «الاعتماد على الذات» - بالنسبة للبلاد النامية - كانت الاعتماد على الذات في صناعة وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة. . . إذ «ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في اتخاذ تدابير مثل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لتمكينها من إنتاج وتوزيع وسائل منع الحمل ذات النوعية العالية وغيرها من السلع الضرورية اللازمة لخدمات الصحة التناسلية، وذلك لتعزيز الاعتماد على الذات في هذا الميدان. . .»! (٢٣)

ذلك هو «الشمس». . . وتلك هي «الخوافز. . . والإغراءات». . . و«التنمية» و«التكنولوجيا الملائمة». . . و«الصناعات التحويلية». . . التي تحدثت عنها - بالتفصيل - وثيقة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، حفز الشعوب الجنوب على وقف الإنجاب! . . .

نظرة سياسية على:

الجبر والاختيار فى توصيات المؤتمر

وإذا كانت موجة الاستنكار التى قوبلت بها وثيقة هذا المؤتمر - وخاصة من المؤسسات والقيادات والدوائر الدينية - الإسلامية منها والكاثوليكية على وجه الخصوص - قد دفعت عددا من الدعاة إلى هذا البرنامج ، أو المبررين لمفاهيمه .. إلى محاولات التخفيف من صدمته وخطر مفاهيمه .. فقالوا : إن توصياته غير ملزمة للحكومات والشعوب التى ترى فيها ما يتنافى مع شرائعها وتقاليدها .. فلا بد من كلمات عن مساحة «الجبر والاختيار» فى فصول هذه الوثيقة وقرائنها ..

وقبل ذلك .. فلا بد لنا من النظر إلى هذه التوصيات فى ضوء السياق الدولى والنظام العالمى الذى يحيط بسعى الأمم المتحدة إلى إقرار هذا البرنامج فى الصحة الجنسية والتناسلية وضبط وتنظيم الحمل والإجهاض .. وهو سياق يتميز :

- بزيادة هيمنة الشمال على الجنوب .. بعد المتغيرات الأوروبية التى طوت صفحة الصراع «الشمولى - الليبرالى» ، وألغت هامش التناقض الذى كان يلعب فيه ويستفيد منه الجنوب .

- وزيادة هيمنة الشمال على المؤسسات الدولية .. حتى قاربت الأمم المتحدة أن تكون الولايات المتحدة .. ومجلس الأمن الدولى أن يكون مجلس الأمن القومى الأمريكى ! ..

- وتأكل سيادة دول الجنوب على أرضها ومياهها وفضائها ،
« بحق التدخل » فى شئونها الداخلية لأُم الشمال .

- وتحول العالم - إعلاميا - إلى قرية صغيرة ، يمارس فيها الأقوياء
فرض قيمهم ومفاهيمهم على الضعفاء ..

كما أن علينا أن ننظر إلى هذه «التوصيات» - التى يقال : إنها
غير ملزمة - فى ضوء خبرتنا التاريخية مع المصطلحات والتوصيات
الغربية التى صيغت بعيدا عن ألفاظ الإلزام دائما .

- فالاحتلال للأرض والنهب للثروة والإهانة للكرامة ، قد
أُسموه : «الحماية» ؟!

- والإفقار قد أُسموه : «الاستعمار» ؟!

- والغناء وجودنا قد أُسموه : «الوصاية» علينا .. و «الانتداب» لمساعدتنا ؟!

- بل إن وزير خارجية إنجلترا - فى مطلع هذا القرن - عندما
سئل : كيف تحكم إنجلترا مصر ؟ .. قال : «نحكمها بالوصايا غير
الملزمة» ؟! .. فالوصايا ، قد غدت فى علاقاتهم بنا ، «ملزمة» ! ..

فى هذا السياق .. وفى ضوء الخبرة التاريخية ، يجب أن ننظر
لمدى الإلزام والالتزام الذى يرتبه ويفرضه هذا المشروع على
حكومات وأم دول الجنوب .. بعد أن رأينا ما فيه من مخالقات
وعناقضات لكثير من مفاهيمنا وثوابتنا ومقدساتنا الفكرية
والدينية .

وفوق كل ذلك .. علينا أن نتأمل - فى قضية الإلزام والالتزام ..
تلك العبارات الواردة فى وثيقة المؤتمر ، والتى تقول :

- «ينبغى للحكومات : (أ) أن تلتزم على أعلى مستوى
سياسى بتحقيق الغايات والأهداف الواردة فى برنامج العمل .

(ب) وأن تقوم بدور قيادى فى تنسيق تنفيذ أعمال المتابعة ورصدها وتقييمها»^(١٦) .

- «وينبغى إعمال الضمانات وآليات التعاون الدولية لكفالة تنفيذ هذه التدابير»^(١٧) .

- «وإن وضع تنفيذ السياسات السكانية حق سيادى لكل أمة ، يتمشى مع القوانين الوطنية ويمثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان»^(١٨) .

- «ويؤكد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية من جديد الحاجة إلى إدماج البلاد ذات الاقتصاديات التى تمر بمرحلة انتقال ، فضلا عن جميع البلدان الأخرى ، فى الاقتصاد العالمى دمجا كاملا»^(١٩) .

فتجن أمام صياغات صريحة تستخدم مصطلح «الالتزام على أعلى المستويات السياسية» بتحقيق غايات وأهداف هذا المؤتمر . . وتتحدث عن «إعمال ضمانات وآليات» التنفيذ الدولية ، وعن «دمجنا» فى فلك الأقوياء «دمجا كاملا» . . وفى المرة الوحيدة التى وردت فيها الإشارة إلى «حقنا السيادى» الذى يضمن «تمشى» السياسات السكانية مع «قوانيننا الوطنية» ، ألغى هذا «الحق السيادى» بالنص على ضرورة «امتثال» هذا «الحق السيادى» «للمعايير الدولية لحقوق الإنسان» - التى هى الباب العصرى الواسع لتدخل الشمال فى شئون الجنوب؟! . .

إننا أمام صياغات تتحدث صراحة عن الإلزام والالتزام . . وأمام حديث عن «القدرة الحكومية الدولية» التى أعطيت للأمم المتحدة فى متابعة تنفيذ هذه السياسات . .

- «الجمعية العامة للأمم المتحدة هي أعلى آلية حكومية دولية لصياغة وتقييم السياسات المتعلقة بمتابعة هذا المؤتمر . . ولتعزيز القدرة الحكومية الدولية على اتخاذ القرار من أجل إدماج مسائل السكان والتنمية ينبغي على الجمعية العامة أن تنظم استعراضا منتظما لتنفيذ برنامج العمل هذا»^(١١) .

إنه برنامج قد وضع للتنفيذ . . وعلاقات القوى هي التي ستحدد أحجام هوامش الاختيار!^{١٢} .

وإذا كانت هذه الدراسة قد عنت بنقاط خلافنا مع وثيقة المؤتمر . . ولم تقف عند الكثير مما هو موضع الاتفاق . . فإن الذي دعا إلى ذلك هو الهدف الذي نسعى إليه - وهو الممكن في ذات الوقت - أن تبدل الجهود - من الحكومات والمنظمات غير الحكومية - لتطوير هذا المشروع . . فلا بد لعالمنا من سياسات للسكان والتنمية . . وما نريده هو تلافى عيوب هذا المشروع ، لتأتي صورته النهائية مراعية لخصائص وثوابت وعقائد مختلف الأمم والحضارات .

لقد أحسنت الوثيقة صنعا عندما اعترفت بالخصوصيات «الاجتماعية والثقافية وبالهوية» المتميزة «للسكان الأصليين» - من مثل العنجر والهنود الحمر وسكان أستراليا الأصليين - ودعت إلى مراعاة هذه الخصوصيات ، وما ترتبه من «مصالح واحتياجات»^(١٣) . . وليس غريبا ولا كثيرا على حضارات الجنوب أن تطلب مراعاة هوياتها وثقافاتها في الصياغة النهائية لهذا المشروع!^{١٤} .

المواضيع

- (١) انظر نص الوثيقة - مشروع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - الذي عُقد بالقاهرة من ٥ - ١٥ - سبتمبر سنة ١٩٩٤م - الترجمة العربية الرسمية - الفصل السادس - الفقرة ٢ .
- (٢) المصدر السابق - الفصل السادس : الفقرة ٦ .
- (٣) سورة الكهف : الآية ٤٦ .
- (٤) سورة الأنعام : الآية ١٥١ .
- (٥) سورة الإسراء : الآية ٣١ .
- (٦) سورة هود : الآية ٦ .
- (٧) سورة الحجر : الآيات ١٩ - ٢١ .
- (٨) سورة الأعراف : الآية ٩٦ .
- (٩) انظر نص وثيقة المؤتمر - الفصل السادس الفقرة ٢٥ .
- (١٠) المصدر السابق - الفصل السابع - الفقرة ١ .
- (١١) المصدر السابق - الفصل السابع - الفقرة ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٤ .
- (١٢) المصدر السابق - الفصل الرابع - الفقرة ٢ .
- (١٣) المصدر السابق - الفصل الثامن - الفقرة ٣٥ : ٣١ ، الفصل السابع ، الفقرة ٣٦ ، ٣٤ ، ٣٢ .
- (١٤) المصدر السابق - الفصل السادس - الفقرة ٧ ، والفصل السابع - الفقرة ٢ ، ٥ ، ٩ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١١ ، الفصل ١١ ، الفقرة ٨ ، الفصل السادس ، الفقرة ١١ .

(١٥) المصدر السابق . الفصل الخامس . الفقرة ٥ ، الفصل
الثاني المبدأ ٧ ، الفصل السابع . الفقرة ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ،
١٧ ، ١٨ ، ٢١ .

(١٦) المصدر السابق . الفصل الثاني عشر . الفقرة ٢٤ .

(١٧) سورة الروم : الآية ٢١ .

(١٨) سورة النحل : الآية ٧٢ .

(١٩) سورة الإسراء : الآية ٣٢ .

(٢٠) المصدر السابق . الفصل الثاني عشر . الفقرة ٢٤ .

(٢١) المصدر السابق . الفصل الثاني . المبدأ ٢ .

(٢٢) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ١ .

(٢٣) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ١١ .

(٢٤) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ٢٦ .

(٢٥) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ٢٩ .

(٢٦) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ٣ .

(٢٧) المصدر السابق . الفصل الثاني عشر . الفقرة ٧ .

(٢٨) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ١٧ .

(٢٩) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ٢١ .

(٣٠) المصدر السابق . الفصل السادس . الفقرة ٧ .

(٣١) المصدر السابق . الفصل السادس . الفقرة ٦ .

(٣٢) المصدر السابق . الفصل السادس . الفقرة ١٧ .

(٣٣) سورة النساء : الآية ٣٦ .

- (٣٤) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ٩ .
- (٣٥) المصدر السابق . الفصل السابع . الفقرة ٣٣ . الفصل الرابع . الفقرة ٢٢ .
- (٣٦) المصدر السابق . الفصل الثالث عشر . الفقرة ١٥ .
- (٣٧) المصدر السابق . الفصل الثالث عشر . الفقرة ١٦ .
- (٣٨) المصدر السابق . الفصل السادس عشر . الفقرة ٩ .
- (٣٩) المصدر السابق . الفصل السادس عشر . الفقرة ٢٠ .
- (٤٠) المصدر السابق . الفصل الرابع عشر . الفقرة ٨ .
- (٤١) المصدر السابق . الفصل الرابع عشر . الفقرة ١٠ .
- (٤٢) المصدر السابق . الفصل الرابع عشر . الفقرة ١٧ .
- (٤٣) المصدر السابق . الفصل الرابع عشر . الفقرة ٤ .
- (٤٤) المصدر السابق . الفصل الثاني عشر . الفقرة ١٥ .
- (٤٥) المصدر السابق . الفصل السابع . الفقرة ٢٣ .
- (٤٦) المصدر السابق . الفصل السادس عشر . الفقرة ٧ .
- (٤٧) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ٩ .
- (٤٨) المصدر السابق . الفصل الثاني . المبدأ ٤ .
- (٤٩) المصدر السابق . الفصل الثاني . المبدأ ٦ .
- (٥٠) المصدر السابق . الفصل السادس عشر . الفقرة ٢١ .
- (٥١) المصدر السابق . الفصل التاسع . الفقرة ٩ ، الفصل الثاني المبدأ ١٣ ، الفصل السادس . الفقرة ٢٧ .

الفهرس

| | |
|----|---|
| ٣ | تمهيد |
| ٧ | تقديم |
| ٩ | المدخل الاقتصادي |
| ١٦ | المدخل القيمي والأخلاقي |
| ١٩ | الجنس المستول . . وليس الحلال |
| ٢٠ | المراهقون والمراهقات |
| ٢٢ | أسرة غير شرعية |
| ٢٧ | للمرأة : التمكين . . وليس فقط المساواة |
| ٢٩ | دمج المرأة في المجتمع . . وإلزام الرجل بالعمل المنزلي |
| ٣٢ | مزيد من المفاهيم الشاذة |
| ٣٥ | وتمنحست التنمية عن صناعة منع الحمل |
| ٣٩ | نظرة سياسية على الجبر والاختيار في توصيات المؤتمر |

إلى القارئ العزيز ..

فى هذه السلسلة الجديدة :

إذا كان «التنوير الغربى» هو تنوير علمائى ، يستبدل

العقل بالدين ، ويقيم قطيعة مع التراث ..

فإن «التنوير الإسلامى» هو تنوير إلهى ، لأن الله

والقرآن والرسول صلى الله عليه وسلم : أنوار ، تصنع

للمسلم تنويرا إسلاميا متميزا .

ولتقديم هذا التنوير الإسلامى للقراء : **تصدر هذه**

السلسلة ، التى يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامى

المعاصر :

● د . محمد عمارة ● المستشار طارق البشرى .

● د . حسن الشافعى ● د . محمد سليم العوا .

● ا . فهمى هويدى ● د . جمال الدين عطية .

● د . سيد دسوقى ● د . كمال الدين إمام .

وغيرهم من المفكرين الإسلاميين ..

إنه مشروع طموح ، لإنارة العقل بأنوار الإسلام .

الناشر